اللّغة العربيّة وعلاقتها بعلم التّفسير

د. عبد الله إبراهيم المغلاج

مقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين، وأفضل الصّلاة وأتمّ التّسليم على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد؛ فإنّ القرآن هو أوثق سبب يصل الإسلام بالعروبة، فلا تكون أمّة عربيّة ولا أمّة مسلمة إلّا بهذا القرآن ...

وقد نشأت حول هذا القرآن الدّراساتُ العربيّة بفروعها المختلفة، فكان محورَها وقطبَها الّذي دارت حوله، ومن هنا اكتسبت اللّغة العربيّة عالميّتها وخلودها.

وقد دأب العلماء منذ القديم على أنْ يصلوا بين علوم العربيّة وعلوم الدّين الإسلاميّ بأوثق الصّلات، وكانت جهودهم مبثوثة في كتبهم، وخاصّة كتب الفقه وأصوله، وقد كان للإمام محمّد بن الحسن الشّيبانيّ (ت ١٨٩هـ) صاحب الإمام أبي حنيفة (ت ١٥٠هـ) -رحمهما الله- جهد متميّز، ظهر ذلك في باب الأَيمان من كتابه الجامع الكبير، إلّا أنّ أوّل من جمع شتات هذا العلم في كتاب مستقلّ هو العلّامة عبد الرّحيم الإسنويّ (ت ٧٧٢هـ) في كتابه: (الكوكب الدّرّيّ فيما يتخرّج على الأصول النّحويّة من الفروع الفقهيّة)؛ فكان بذلك أوّل من جمع تخريج الفروع الفقهيّة على المسائل النّحويّة، واستمرّت هذه الجهود حتّى كان لها نصيب طيّب في الدّراسات التّخصّصيّة والرّسائل الجامعيّة.

يقول الإسنويّ –رحمه الله-: «وأما استمداد الفقه من العربيّة فلأنّ أدلته من الكتاب والسّنّة عربيّة، وحينئذ يتوقف فهم تلك الأدلة على فهمها، والعلم بمدلولها على علمها»(١)؛ وقد قال الشّافعيّ –رحمه الله- (ت ٢٠٤هـ): «ما أردتُ بها -يعني العربيّة والأخبار- إلّا للاستعانة على الفقه»(٢). وروى الشّافعيّ عن الكسائيّ (ت ١٨٩هـ) قوله: «من تبحّر في النّحو اهتدى إلى كلّ العلوم»، وقوله أيضًا: «لا أُسأل عن مسألة من مسائل الفقه إلّا أجبت عنها من قواعد النّحو»(٣)، وقد نبّه الزّجّاجيّ (ت ٣٣٧هـ) إلى هذه الخاصيّة فقال: «فإنْ قيل: فما الفائدة في تعلّم النّحو؟... فالجواب في ذلك أنْ يقال له: الفائدة فيه للوصول إلى التّكلّم بكلام العرب على الحقيقة، صوابًا غير مبدّل ولا مغيّر، وتقويم كتاب الله -عز وجل- الّذي هو أصل الدّين والدّنيا والمعتمد، ومعرفة أخبار النّبيّ (وإقامة معانيها على الحقيقة؛ لأنّه لا تفهم معانيها على صحة إلّا بتوفيتها حقوقها من الإعراب»(٤).

وكذلك الحال بالنّسبة لكتب التّفسير وغيره من العلوم القرآنيّة؛ وهذا ما سيجلّيه هذا البحث الّذي يعنى ببيان العلاقة بين اللّغة العربيّة وعلم التّفسير؛ إذ التّفسيرُ يتعلق ببيان مراد الله تعالى من كلامه، وطريقُ ذلك التّفسيرُ المنقول أو التّأويل المعقول؛ وأهم أدوات التّأويل المعقول اللّغةُ العربيّة، لغة القرآن، فبها تعرف مقاصد العرب من كلامهم وأدب لغتهم، سواء أحَصلت تلك المعرفة بالسّجيّة والسّليقة، أم حصلت بالتّلقّي والتّعلّم؛ لذلك اشترط العلماء معرفة اللّغة العربيّة لكلّ من يريد أنْ يخوض في فهم النّصوص الدّينيّة، وعلى رأسها القرآن الكريم، والسّنّة المطهّرة، فإذا اختلّ هذا الشّرط اختلّ التّفسير وانحرف الفهم.

المبحث الأوّل
تعريف اللّغة والتّفسير

١- تعريف اللّغة:

اللّغةُ لغةً: فُعْلة من لغوت أي: تكلّمت، أصلها لُغْوة - لامُها واو - وقيل: أصلها لُغَي أو لُغَو، والهاء عوض، وجمعها لُغَىً، ولُغات، ولُغون. واللّغة: اللِّسْن. واللَّغْو: النّطق، يقال: هذه لغتهم الّتي يَلْغون بها، أي: ينطقون. ولَغَوى الطّير: أصواتها(٥).

واصطلاحًا: أصوات يعبر بها كلّ قوم عن أغراضهم(٦). هذا تعريف ابن جنّيّ (ت ٣٩٢هـ)، ولعلّه أقدم تعريف للّغة، وأشهره في التّراث اللّغويّ العربيّ، وأقربه إلى تعريف اللّغويّين في العصر الحديث، وهو يتضمن عددًا من الحقائق اللّغويّة تتصل باللّغة في ضوء التّفكير اللّغويّ الحديث، وهي:

١. الطّبيعة الصّوتيّة للّغة.

٢. الوظيفة الاجتماعيّة للّغة من حيث كونها أداة اتّصال.
٣. اختلاف اللّغة باختلاف المجتمع(٧).

٢- تعريف التّفسير:

لغة: على وزن تفعيل، مأخوذ من الفَسْر، والفَسْرُ: البيان. يقال: فَسَر الشّيءَ يفسِرُه، بالكسر، ويَفْسُرُه، بالضّم، فَسْرًا، وفَسَّرَهُ: أبانه، والتَّفْسِيرُ مثله(٨)، والفَسْرُ: الإبانَةُ، وكشْفُ المُغَطَّى، كالتَّفْسير(٩). والفسْرُ: التّفسير، وهو بيانٌ وتفصيلٌ للكتاب، وفَسَره يفسِره فَسْرًا، وفَسَّرَه تفسيرًا(١٠). قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان:٣٣] أي بيانًا وتفصيلًا(١١).

وقيل: إنّه مأخوذ من إحدى تقاليب (ف س ر) وهو سفَر، وهو: الكشف والإبانة، تقول العرب: سفرت المرأة سفورًا: إذا ألقت خمارها عن وجهها. وأسفر الصّبح: أضاء، ومنه قيل للسفر سفر؛ لأنّه يسفر عن أخلاق الرّجل(١٢).

قال الرّاغب الأصفهانيّ (ت في حدود ٤٢٥هـ): والفسر والسّفر يتقارب معناهما كتقارب لفظيهما، لكن جعل الفسر لإظهار المعنى المعقول ... وجعل السّفر لإبراز الأعيان للأبصار، فقيل: سفرت المرأة عن وجهها، وأسفر الصّبح(١٣).

فالتّفسير يأتي في اللّغة للإبانة وكشف المغطّى والتّفصيل. قال ابن فارس: الفاء والسّين والرّاء كلمة واحدة تدلُّ على بيانِ شيءٍ وإيضاحه(١٤).

أما في الاصطلاح فقد تنوعت عبارات المعرّفين لمصطلح التّفسير(١٥)، ولعلّ أيسرها تعريفه بـ: بيان معاني القرآن الكريم(١٦).

إذن، تدور عمليّة التّفسير على البيان والشّرح والكشف عن معاني القرآن الكريم، قال الكافيجيّ (ت ٨٧٩ هـ): وأما التّفسير في العرف فهو كشف معاني القرآن وبيان المراد. والمراد من معاني القرآن أعمّ، سواء كانت معاني لغويّة أو شرعيّة، وسواء كانت بالوضع أو بمعونة المقام وسَوق الكلام وبقرائن الأحوال ...(١٧).

ومن المصطلحات الّتي تستخدم للدلالة على التّفسير – في أحد معانيه – مصطلح (التّأويل). قال ابن الأَعرابيّ (ت٢٣١هـ): التَّفْسيرُ والتَّأْويلُ والمعنى واحدٌ(١٨).

والتّأويل لغة: تفعيل من أَوَّل يُؤَوِّل تَأْويلًا، وثُلاثِيُّه آل يَؤُول، أَي رجع وعاد(١٩). قال ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ): الهمزة والواو واللّام أصلان: ابتداء الأمر، وانتهاؤه. ثم قال في الأصل الثّاني: وآلَ يَؤُول أي رجع. قال يعقوب بن السّكّيت (ت٢٤٤هـ): يقال: «أوَّلَ الحُكمَ إلى أهْلِه» أي أرجَعه ورَدَّه إليهم ... وَالإيالة السِّياسَةُ من هذا الباب؛ لأنّ مرجعَ الرّعيّةِ إلى راعيها، قال الأصمعيّ (ت ٢١٦هـ): آلَ الرّجلُ رعيَّتَه يَؤُولُها إذا أحْسَنَ سياستَها، ... وتقول العرب في أمثالها: «أُلْنَا وإيلَ عَلَيْنا» أي سُسْنا وساسَنا غيرُنا... ومن هذا الباب تأويل الكلام، وهو عاقبتُهُ وما يؤُولُ إليه، وذلك قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ [الأعراف:٥٣]، يقول: ما يَؤُول إليه في وقت بعثهم ونشورهم، وقال الأعشى (ت ٧هـ):

على أنَّها كانَتْ تأَوَّلُ حُبَّها
تأَوُّلَ رِبْعِيِّ السِّقابِ فأصحبا

يريد مرجعَه وعاقبتَه، وذلك مِنْ آل يَؤُولُ(٢٠).

وزاد ابن منظور (ت٧١١هـ): أَوَّلَ الكلامَ وتَأَوَّله: دَبَّره وقدَّره، وأَوَّله وتأَوَّله: فَسَّرَه. ونقَل كلام الجوهريّ (ت٣٩٣هـ): التّأويل: تفسير ما يؤول إليه الشّيء، وقد أوّلته تأويلًا وتأوّلته بمعنىً. واستشهد لذلك ببيت الأعشى السّابق(٢١).

فالتّأويل يأتي في اللّغة: للرجوع والعاقبة والتّفسير.

قال ابن جرير الطّبريّ (ت ٣١٠هـ): وأما معنى التّأويل في كلام العرب: فإنّه التّفسير والمرجع والمصير(٢٢).

واصطلاحًا: نقل ظاهر اللّفظ عن وضعه الأصليّ إلى ما يَحتاج إلى دليل لولاه ما تُرِك ظاهرُ اللّفظ. ومنه حديث عائشة رضي الله عنها (ت ٥٨هـ): كان النّبيّ (يُكْثِر أنْ يقول في ركوعه وسجوده: ((سبحانك اللّهم ربنا وبحمدك اللّهم اغفر لي)) يَتَأَوَّل القرآنَ. تعني أنّه مأخوذ من قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾ [النّصر:٣](٢٣).

فالتّأويل والتّفسير متقاربان أو مترادفان، قال ابن الأَعرابيّ: التَّفْسيرُ والتَّأْويلُ والمعنى واحدٌ(٢٤). وسئل أَبو العبّاس أحمد بن يحيى (ثعلب) (ت ٢٩١هـ) عن التّأويل فقال: التّأويل والمعنى والتّفسير واحد(٢٥).

وبعض العلماء فرّق بينهما، وهو ما رجّحه الزّركشيّ (ت٧٩٤هـ). قال: «قيل التّفسير والتّأويل واحد بحسب عرف الاستعمال، والصّحيح تغايرهما»(٢٦). ثم ذكر بعض أقوال أهل العلم في ذلك، ونقلها السّيوطيّ (ت ٩١١هـ) في الإتقان وزاد عليها، وللعلّامة حامد العماديّ

(ت ١١٧١هـ) رسالة عنوانها (التّفصيل في الفرق بين التّفسير والتّأويل)، ولعلّ أهم الفروق الّتي تذكر في ذلك ما قاله الماتريديّ (ت ٣٣٣هـ): التّفسير القطع على أنّ المراد من اللّفظ هذا، والشّهادة على الله أنّه عنى باللّفظ هذا، فإنْ قام دليل مقطوع به فصحيح، وإلّا فتفسير بالرّأي، وهو المنهيّ عنه. والتّأويل ترجيح أحد المحتملات بدون القطع والشّهادة على الله(٢٧)؛ فما وقع مبيّنًا في كتاب الله ومعيّنًا في صحيح السّنّة سمّي تفسيرًا؛ لأنّ معناه قد ظهر ووضح، وليس لأحد أنْ يتعرض إليه باجتهاد ولا غيره، بل يحمله على المعنى الّذي ورد لا يتعداه. والتّأويل ما استنبطه العلماء العاملون لمعاني الخطاب، الماهرون في آلات العلوم (٢٨).

وهذا كقول أبي نصر القشيريّ (ت ٥١٤هـ): التّفسير مقصور على الاتباع والسّماع، والاستنباطُ ممّا يتعلق بالتّأويل(٢٩). وقول البجليّ (ت ٢٨٢هـ): التّفسير يتعلق بالرّواية، والتّأويل يتعلق بالدّراية(٣٠).

فعلم التّفسير: ما يبحث فيه عن مراد الله تعالى من قرآنه المجيد، وهو منحصر في قسمين: التّفسير والتّأويل؛ لأنّ بيان معاني القرآن إما بالنقل عن النّبيّ ρ أو عن الصّحابة رضي الله عنهم، وهو التّفسير، وإما بحسب قواعد العربيّة، وهو التّأويل(٣١). قال السّيوطيّ: الكلام في معاني القرآن ممّن لم ينزل عليه ولا سمع من المنزّل إليه، إنّما هو رأي محض؛ فإنْ كان موافقًا للقواعد فهو التّأويل، وإنْ خرج عنها وأخطأ المراد فتحريف وتبديل(٣٢).

المبحث الثّاني
اللّغة العربيّة ومكانتها في التّفسير

اللّغة العربيّة لغة القرآن الكريم، بها نزل، وبها قرئ، وبقوانينها يُفهم ويؤوّل، وقد أثبت الله عربيّة القرآن في إحدى عشرة آية، منها؛ قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف:٢]، وقوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الشّورى:٧]، وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزّخرف:٣].

وكانت العناية باللّغة العربيّة في عصور الإسلام الأولى كأيّ شأن من شؤون الدّين؛ بل لقد كان الدّين دافعًا قويًّا للعناية بها، وحسبنا أنْ نعلم أنّ قواعدها لم تُدوَّن إلّا صونًا للقرآن الكريم من أنْ يدخله شيء من اللّحن.

ولم تقتصر العناية بها على العلماء العرب، بل أعطاها غير العرب أيضًا من جهودهم حتّى اشتهروا بخدمتهم لهذه اللّغة.

وذلك من أجل أنّ فهم الأحكام متوقّف على التفقّه في فنون الإعراب؛ فهي مفتاح فهم كتاب الله تعالى، وسنّة رسول الله ρ، والوسيلة إلى الوصول إلى أسرارهما، وفهم دقائقهما؛ ولهذا السّبب عُني السَّلف بعلوم اللّغة العربيّة، وحثّوا على تعلّمها والنَّهل من عبابها؛ قال عمر بن الخطاب (ت ٢٣هـ) رضي الله عنه: «تعلموا العربيّة، فإنّها تثبّت العقل، وتزيد في المروءة»(٣٣).

وعن أُبيّ بن كعب (ت ٢١هـ) رضي الله عنه قال: «تعلّموا العربيّة كما تعلّمون حفظ القرآن»(٣٤).

وكتب عمر إلى أبي موسى الأشعريّ (ت ٤٤هـ) رضي الله عنهما «أما بعد؛ فتفقّهوا في السّنّة، وتفقّهوا في العربيّة، وأَعْرِبُوا القرآن؛ فإنّه عربيّ»(٣٥). وفي توجيه عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- أمران: الأوّل: الدّعوة إلى فقه العربيّة. الثّاني: الدّعوة إلى فقه السّنّة (الشّريعة). وهذا «يجمع ما يحتاج إليه؛ لأنّ الدّين فيه فقه أقوال وأعمال؛ ففقه العربيّة هو الطّريق إلى فقه أقواله، وفقه السّنّة هو الطّريق إلى فقه أعماله» (٣٦).

وقال ابن عبّاس (ت ٦٨هـ): «الشّعر ديوان العرب؛ فإذا خفي عليهم الحرف من القرآن الّذي أنزله الله بلغة العرب، رجعوا إلى ديوانها، فالتمسوا معرفة ذلك منه»(٣٧)؛ ذلك أنّه لا سبيل إلى تطلّب فهم القرآن من غير جهة لسان العرب، فكانت أهميّة هذا اللّسان من أهميّة هذا القرآن، قال ابن تيميّة (ت ٧٢٨هـ): «إنّ الله لمّا أنزل كتابه باللّسان العربيّ، وجعل رسوله مبلغًا عنه الكتاب والحكمة بلسانه العربيّ، وجعل السّابقين إلى هذا الدّين متكلّمين به، لم يكن سبيل إلى ضبط الدّين ومعرفته إلّا بضبط هذا اللّسان، وصارت معرفته من الدّين، وصار اعتياد التّكلّم به أسهل على أهل الدّين في معرفة دين الله، وأقرب إلى إقامة شعائر الدّين، وأقرب إلى مشابهتهم للسّابقين الأوّلين من المهاجرين والأنصار في جميع أمورهم...»(٣٨). وفي هذا المعنى يقول الرّازيّ (ت ٦٠٦هـ): «لما كان المرجع في معرفة شرعنا إلى القرآن والأخبار، وهما واردان بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم؛ كان العلم بشرعنا موقوفًا على العلم بهذه الأمور، وما لا يتم الواجب المطلق إلّا به، وكان مقدورًا للمكلّف؛ فهو واجب» (٣٩).

كما أبان علماء اللّغة أنفسهم عن هذه الأهميّة؛ ومن ذلك قول الزّمخشريّ (ت ٤٦٧هـ): «وذلك أنّهم لا يجدون علمًا من العلوم الإسلاميّة؛ فقهها وكلامها وعلمَي تفسيرها وأخبارها؛ إلّا وافتقاره إلى العربيّة بيِّن لا يُدفع، ومكشوفٌ لا يتقنَّع، ويَرَوْن الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيًّا على علم الإعراب»(٤٠).

وهذا صحيح؛ وذلك «لتوقف معرفة دلالات الأدلة اللّفظيّة من الكتاب والسّنّة، وأقوال أهل الحلّ والعقد من الأمّة، على معرفة موضوعاتها لغة، من جهة الحقيقة والمجاز، والعموم والخصوص، والإطلاق والتّقييد، والحذف والإضمار، والمنطوق والمفهوم، والاقتضاء، والإشارة، والتّنبيه، والإيماء، وغير ذلك، ممّا لا يعرف في غير علم العربيّة»(٤١).

وقال أبو حيّان (ت ٧٤٥هـ) في معرض ثنائه على سيبويه (ت١٨٠هـ) -رحمه الله-: «فجدير لمن تاقت نفسه إلى علم التّفسير، وترقّت إلى التّحرير والتّحبير؛ أنْ يعتكف على كتاب سيبويه؛ فهو في هذا الفن المعوَّل عليه والمستند في حلّ المشكلات إليه»(٤٢).

وتزداد أهميّة اللّغة العربيّة حين بَعُد النّاس عن المَلَكة والسّليقة اللّغويّة السّليمة؛ ممّا سبّب ضعف المَلَكات في إدراك معاني الآيات الكريمة؛ ممّا جعل من الأداة اللّغويّة خير معين على فهم معاني القرآن الكريم والسّنّة المطهّرة، وقد نبّه ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) على ذلك بقوله: «فلما جاء الإسلام، وفارقوا الحجاز لطلب المُلْك الّذي كان في أيدي الأمم والدّول، وخالَطوا العجم، تغيّرت تلك الملكة بما ألقى إليها السّمع من المخالفات الّتي للمستعربين من العجم؛ والسّمع أبو الملكات اللّسانيّة؛ ففسدت بما ألقي إليها ممّا يغايرها لجنوحها إليه باعتبار السّمع، وخشي أهل الحلوم منهم أنْ تفسد تلك الملكة رأسًا بطول العهد؛ فينغلق القرآن والحديث على الفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطّردة شبه الكلّيّات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه منها بالأشباه»(٤٣).

ولما كانت اللّغة العربيّة بهذه الأهميّة، وقدمت نفسها على أنّها لغة هداية وإرشاد ورحمة وحياة، وانتشر حرفها العربيّ، واستعملته لغات البلاد الإسلاميّة، كالفارسيّة والأورديّة والمالويّة والتّركيّة إلى عهد قريب... ولكون هذه اللّغة الرّكن الأعظم في فهم الكتاب والسّنّة... توجّهت إليها سهام الأعداء، وبذلوا جهودهم في محاربتها؛ لتشويهها ونقلها إلى العامّيّة واللّهجات المحليّة، وحاولوا وضع قواعد للّهجات المحليّة؛ لتنقسم اللّغة كما تشعّبت اللّغة اللّاتينيّة إلى لهجات محلّيّة، ثمّ تحوّلت هذه اللّهجات إلى لغات(٤٤)؛ وليسهل من بعد ذلك تحريف دلالاتها، وتحريف دلالات القرآن الكريم والسّنّة النّبويّة المطهّرة؛ مصدرَيْ هذا الدّين!

وعلى هذا فيكون الدّفاع عن هذه اللّغة دفاعًا عن الدّين، وصيانتها من صيانة هذا الدّين؛ إذ «اللّسان العربيّ شعار الإسلام وأهله، واللّغات من أعظم شعائر الأمم الّتي بها يتميّزون»(٤٥)، كما أنّ اعتيادها والتّمثل بها يزيّن العقل ويهذّب الخُلق، قال ابن تيميّة: «واعلم أنّ اعتياد اللّغة يؤثّر في العقل والخُلق والدّين تأثيرًا قويًّا بيّنًا، ويؤثّر أيضًا في مشابهة صدر هذه الأمّة من الصّحابة والتّابعين، ومشابهتُهم تزيد العقل والدّين والخُلق. وأيضًا: فإنّ نفس اللّغة العربيّة من الدّين، ومعرفتها فرض واجب؛ فإنّ فهم الكتاب والسّنّة فرض، ولا يفهم إلّا بفهم اللّغة العربيّة، وما لا يتمّ الواجب إلّا به فهو واجب. ثمّ منها ما هو واجب على الأعيان، ومنها ما هو واجب على الكفاية» (٤٦).

وقد توجّهت عناية المفسّرين إلى الجوانب اللّغويّة، ويمكن أنْ نطلق على هذا اللّون من التّفسير: الاتّجاه اللّغويّ في التّفسير، أو التّفسير اللّغويّ.

التّفسير اللّغويّ:

الاتجاه اللّغويّ في تفسير القرآن من أقدم الاتّجاهات الّتي وجدت في التّفسير، فقد كانت بداياته الأولى في العهد النّبويّ، ولعلّ ابن عبّاس رضي عنه الله عنهما كان من أشهر الّذين نقل عنهم تفسير لغويّ لكثير من مفردات القرآن، ويَستشهد لذلك بكلام العرب وشعرهم، حتّى جمع من كلامه ما سمّي بتفسير ابن عبّاس، وكذلك مسائل نافع بن الأزرق (ت ٦٥هـ)(٤٧). قال ابن عبّاس: «إذا سألتموني عن غريب القرآن، فالتمسوه في الشّعر، فإنّ الشّعر ديوان العرب» (٤٨). وتقدّم قوله: «الشّعر ديوان العرب».

وأخرج أبو عُبيد (ت ٢٢٤هـ) في فضائله عن ابن عبّاس: «أنّه كان يُسأل عن القرآن، فينشد فيه الشّعر». قال أبو عُبيد: يعني كان يستشهد به على التّفسير(٤٩).

كما بيّن ابن عبّاس أنّ التّفسير اللّغويّ وجه من وجوه التّفسير الأربعة، فقال: التّفسير على أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يُعذر أحد

بجهالته، وتفسير تعرفه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلّا الله(٥٠).

وهذا الاتجاه يمكن أنْ يُقسم إلى ثلاثة أقسام؛ المفردات، والتّراكيب، والأساليب، كما يلي:

١- القسم الأوّل: ما يتعلق بمفردات اللّغة، وهو ما عرف بغريب القرآن، وقد «أفرده بالتّصنيف خلائق لا يحصون» كما يقول السّيوطيّ(٥١)، ومن أمثلة هذه المؤلفات، كتاب (غريب القرآن) لابن قتيبة (ت ٣٢٢هـ)، و(المفردات في غريب القرآن) للرّاغب الأصفانيّ. ومن الكتب المعاصرة: (معجم مفردات القرآن الكريم) الّذي أصدره مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة.

٢- القسم الثّاني: ما يتعلق بالنّحو والقضايا الإعرابيّة، مثل كتاب (معاني القرآن) للفرّاء، وكتاب (البحر المحيط) لأبي حيّان الأندلسيّ، ومن الكتب الّتي اشتهرت في إعراب القرآن، كتاب أبي البقاء العكبريّ (ت ٦١٦هـ): (التّبيان في إعراب القرآن المجيد) أو كما يسمى: (إملاء ما منّ به الرّحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن). ومن الكتب المعاصرة: إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدّين درويش (ت ١٩٨٢م).

٣- القسم الثّالث: ما يتعلق بالبلاغة والأساليب البيانيّة، مثل كتاب (الكشاف) للزّمخشريّ، ومن الكتب المعاصرة: (التّحرير والتّنوير) للطاهر بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، و(في ظلال القرآن) لسيّد قطب (ت ١٩٦٦م)، الّذي أكمل به ما ابتدأه الزّمخشريّ وعبد القاهر الجرجانيّ (ت ٤٧١هـ)، من بيان الإعجاز البلاغيّ، والتّذوق الأسلوبيّ، للقرآن الكريم.

ولعلّ هذا الاتجاه بأقسامه هذه، من أهم الاتجاهات الّتي تعني دارسي العربيّة في دراستهم للتّفسير(٥٢).

المبحث الثّالث
العلم باللّغة شرط للمفسِّر

قال الزّركشيّ: «واعلم أنّه ليس لغير العالم بحقائق اللّغة وموضوعاتها تفسير شيء من كلام الله، ولا يكفي في حقّه تعلّم اليسير منها؛ فقد يكون اللّفظ مشتركًا وهو يعلم أحد المعنيين والمراد المعنى الآخر»(٥٣).

ولهذا السّبب يقول الإمام مالك (ت ١٧٩هـ): «لا أوتى برجل غير عالم بلغات العرب يفسّر ذلك [كتاب اللّه] إلّا جعلته نَكالًا» (٥٤)؛ ولذا نجد التّفاسير مشحونة بالرّوايات عن سيبويه والأخفش (ت٢١٥هـ) والكسائيّ والفرّاء (ت ٢٠٧هـ) وغيرهم من النّحويّين، والاستظهار في مآخذ النّصوص بأقاويلهم، والتّشبث بأهداب فسّرهم، وتأويلهم، كما قال الزّمخشريّ في المفصّل(٥٥).

ولهذا حرص العلماء في العصور المتقدّمة على التّأليف في إعراب القرآن ومعانيه؛ ممّا يدلّ أيضًا على أهميّة اللّغة العربيّة في فهم الكتاب العزيز، بل إنّ بعض هذه الكتب منها ما يسمّى بـ (معاني القرآن)؛ ممّا يوحي بأهميّة الإعراب في فهم المعاني، وقد عَدَّ حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) صاحب (كشف الظّنون) إعراب القرآن علمًا من فروع علم التّفسير، وقد قام بهذا العمل علماء في النّحو واللّغة، فاستفاد منهم المفسّرون، كما أنّ من هؤلاء العلماء مَن جمع بين النّحو واللّغة والتّفسير؛ فهذا تفسير الطّبريّ قد أودع فيه معظم آراء النّحويّين كسيبويه والكسائيّ والأخفش والفرّاء وشواهدهم؛ حيث بلغت شواهده الشّعريّة ما يقرب من ثمانمائة وألف شاهد شعريّ، غير ما اشتمل عليه من أقوال العرب وأمثالهم.

وإنّ من أهم أصول التّفسير وقواعده، مراعاة التّدرّج في الأخذ بالتّفسير؛ فيبدأ المفسِّر بتفسير القرآن بالقرآن، ثمّ بتفسير القرآن بالسّنّة، ثمّ الأخذ بأقوال الصّحابة، ثمّ الأخذ بأقوال كبار التّابعين(٥٦)، فإنْ لم يجد التّفسير فيما أُثر عن هؤلاء فسّره بنظره واجتهاده، كما فسّر الصّحابة والتّابعون رضوان الله عليهم عندما لا يجدون رواية في التّفسير، وهذا «يدلّ على أنّ في معاني القرآن متّسعًا لأرباب الفهم»(٥٧)؛ فليس كلّ ما جاء عن التّابعين هو من روايته عن الصّحابة، ولا كلّ ما روي عن الصّحابة كان مسموعًا من النّبيّ (ρ)، وذلك لوجوه:

أحدها: أنّ الصّحابة فسّروا آيات لم يثبت تفسيرها عن النّبيّ ρ؛ لأنّ النّبيّ فسّر بعض آيات القرآن ولم يفسّره كلّه.

الثّاني: أنّهم اختلفوا في التّفسير على وجوه مختلفة لا يمكن الجمع بينها، وسماع جميعها من رسول الله ρ محال، ولو كان الواحد منها مسموعًا لردّ الباقي، أي لو كان بعضها مسموعًا لقال قائله: إنّه سمعه من رسول الله ρ فرجع إليه من خالفه، فتبيّن على القطع أنّ كلّ مفسّر قال في المعنى بما ظهر له

باستنباطه.

الثّالث: أنّه (دعا لابن عبّاس رضي الله عنهما فقال: ((اللّهم فقّهه في الدّين وعلّمه التّأويل))(٥٨)، فإنْ كان التّأويل مسموعًا كالتّنزيل ومحفوظًا مثله فما معنى تخصيصه بذلك.

الرّابع: أنّه قال عزّ وجلّ: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النّساء:٨٣]، فأثبت لأهل العلم استنباطًا، ومعلوم أنّه وراء السّماع(٥٩). وعن أبي جُحيفة (ت ٦٤هـ) رضي الله عنه قال: قلت لعليّ (ت٤٠هـ) رضي الله عنه: هل عندكم شيء من الوحي إلّا ما في كتاب الله؟ قال: والّذي فلق الحبّة وبرأ النّسمة ما أعلمه، إلّا فهمًا يعطيه الله رجلًا في القرآن، وما في هذه الصّحيفة. قلت: وما في الصّحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، وأنْ لا يقتل مسلم بكافر(٦٠).

وقال فخر الدّين الرّازيّ (ت٦٠٦هـ): ثبت في أصول الفقه أنّ المتقدّمين إذا ذكروا وجهًا في تفسير الآية فذلك لا يمنع المتأخّرين من استخراج وجه آخر في تفسيرها، ولولا جواز ذلك لصارت الدّقائق الّتي يستنبطها المتأخّرون في تفسير كلام الله مردودة باطلة، ومعلوم أنّ ذلك لا يقوله إلّا مقلّد خُلْف(٦١).

وقال سفيان بن عيينة (ت ١٩٨هـ) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾ [إبراهيم:٤٢] هي تسلية للمظلوم، وتهديد للظالم. فقيل له: من قال هذا؟ فغضب وقال: إنّما قاله من علمه. يريد نفسه(٦٢).

أما المنعُ من التّفسير بالرّأي الواردُ بقوله (فيما رواه ابن عبّاس: ((من قال في القرآن بغير علم، فليتبوّأ مقعده من النّار))(٦٣).

وفي رواية: ((من قال في القرآن برأيه...))(٦٤). أي: من قال في القرآن قولًا يعلم أنّ الحقّ غيره، فليتبوّأ مقعده من النّار(٦٥).

وقوله (: ((من قال في كتاب الله عزّ وجلّ برأيه فأصاب فقد أخطأ))(٦٦). فقد أجاب عنه العلماء بإجابات عدّة، منها هذه الأقوال الخمسة:

١. أنّه التّفسير من غير حصول العلوم الّتي يجوز معها التّفسير.
٢. تفسير المتشابه الّذي لا يعلمه إلّا الله.
٣. التّفسير المقرّر للمذهب الفاسد، بأنْ يجعل المذهب أصلًا والتّفسير تابعًا، فيردّ إليه بأيّ طريق أمكن، وإنْ كان ضعيفًا.
٤. التّفسير أنّ مراد الله كذا على القطع من غير دليل.
٥. التّفسير بالاستحسان والهوى(٦٧).

وعلوم القرآن منه ما لا يجوز الكلام فيه إلّا بطريق السّمع؛ وهو أسباب النّزول، والنّاسخ والمنسوخ، والقراءات، واللّغات، وقصص الأمم الماضية، وأخبار ما هو كائن من الحوادث وأمور الحشر والمعاد.

ومنه ما يؤخذ بطريق النّظر والاستدلال والاستنباط والاستخراج من الألفاظ، وهو قسمان:

. قسم اختلفوا في جوازه، وهو تأويل الآيات المتشابهات في الصّفات.

. وقسم اتفقوا عليه، وهو استنباط الأحكام الأصليّة والفرعيّة والإعرابيّة؛ لأنّ مبناها على الأقيسة، وكذلك فنون البلاغة وضروب المواعظ والحكم والإرشادات لا يمتنع استنباطها منه واستخراجها لمن له أهليّة ذلك(٦٨).

فالتّفسيرُ بالاجتهاد والرّأي منه ما هو جارٍ على موافقة كلام العرب، ومناحيهم في القول، مع موافقة الكتاب والسُّنّة، ومراعاة سائر شروط التّفسير، وهذا القسم جائز لا شكّ فيه، ومنه غير جارٍ على قوانين العربيّة، ولا موافق للأدلّة الشّرعيّة، ولا مستَوْف لشرائط التّفسير، وهذا هو المنهيّ عنه »(٦٩).

وقد اشترط العلماء لمن يريد تفسير كتاب الله تعالى شروطًا ينبغي عليه أنْ يتحقّق بها قبل أنْ يُقْدم على هذا الأمر الجسيم، ويتقوّل على الله بغير علم.

وبعض العلماء يبالغ في ذكر هذه الشّروط حتّى يُوصلها إلى شروط الاجتهاد الّتي يطلب علماء الأصول تحقّقها في الفقيه المجتهد، وهذا أمر صعب مناله، نادر تحقّقه، كما أنّ بعض النّاس تجاوز هذه الشّروط، مدّعيًا أنّ تدبّر القرآن مطالب به كلّ مسلم، فلا مانع من فهم القرآن وتفسيره لكلّ أحد! وقبل أنْ نتكلم في شروط المفسّر، ينبغي أنْ نفرّق بين فهم القرآن وبين تفسيره، إذ الخلط بينهما كانت له نتائج غير محمودة؛ ذلك أنّ هذا القرآن يقرؤه العالِم كما يقرؤه غيره، فيفهم من آياته على قدر ثقافته وتعلُّمه ومعارفه، وهذا من حق كلّ قارئ أنْ يلتمس منه ما يلبّي حاجته إلى الهدى والمعرفة، لكنّ هذا الفهم على هذا النّحو لا تعني إباحة تفسيره للناس دون قيد أو شرط، والمفسّر يقدّم للناس فهمه للنّصّ القرآنيّ، وإذا كان لا يجيد التّعامل مع لغة هذا النّص ودلالاته، فماذا يقدّم لهم!(٧٠)، فلا بد من الدّراية بهذا العلم والتّخصّص فيه، وليس هذا حكرًا على طائفة من علماء

الدّين، ولكنّه إسناد العلوم إلى أهلها، فكما لا يقبل من غير الطّبيب أنْ يعالج المرضى، ولا يقبل من غير المهندس أنْ يصمّم البناء ويقدّر احتياجات البناء من الموادّ الأوّليّة، وصلاحيّة الأرض للبناء، ولا يقبل من غير المُجاز في القانون أنْ يرافع أو يدافع في قضيّة، أو يفهم المادّة القانونيّة كما يشاء، إذا كان الأمر كذلك فالأمر في القرآن أدقّ؛ إذ لا تصحّ قراءته أوّلًا من غير معلّم، فقراءته سنّة متّبَعة يأخذها الآخِر عن الأوّل، لا بدّ فيها من مشافهة شيوخ القراءة والتّلقّي عنهم(٧١)، وهذا شرط لا يستغنى عنه لضبط الأداء اللّفظيّ، فكيف بتأويله واستنباط أحكامه وحِكَمه، وفهم مقاصده ومراميه!

وإذا كان التّخصّص مطلوبًا في كلّ حقول المعرفة، وسائر العلوم فلماذا يُتخلّى عنه عندما يكون الأمر متعلّقًا بعلوم الدّين، وخاصّة التّفسير، فنجد حماه مباحًا لكلّ أحد!!

إنّ تفسير القرآن أمره خطير ومسؤوليّته جسيمة، لأنّه إخبار عن مراد الله تعالى، لذلك اشترط العلماء شروطًا لمن أراد أنْ يخوض هذا الغِمار، وهذه الشّروط يمكن تقسيمها إلى: شروط علميّة، وشروط عقليّة، وشروط أخلاقيّة؛ والشّروط العلميّة يدور غالبها على موافقة الأدلّة الشّرعيّة من الكتاب والسّنّة، وموافقة قواعد اللّغة العربيّة، وهذه الشّروط على الإجمال:

أ- معرفة علوم اللّغة العربيّة، وتشمل: متن اللّغة، والنّحو، والصّرف، والاشتقاق، وعلوم البلاغة؛ المعاني والبيان والبديع.

ب- ومعرفة العلوم المتعلقة بالقرآن، وتشمل: علم القراءات، وأصول الدّين (العقائد)، والفقه وأصول الفقه، والحديث رواية ودراية، وأسباب النّزول وقصص الأمم وتاريخها، والنّاسخ والمنسوخ...(٧٢).

ج- والعلوم الأخرى، كالإلمام بعلوم العصر الّذي يعيش فيه المفسّر، ومتابعة حركة الاتّجاهات الفكريّة المنحرفة.

وسأقتصر في الحديث هنا عن معرفة علوم اللّغة العربيّة الّتي يحتاج إليها المفسّر، وهي:

١. متن اللّغة: لأنّه باللّغة يعرف شرح مفردات الألفاظ ودلالاتها من خلال استقصاء المعاني الّتي دلّت عليها هذه الكلمة في آيات القرآن، كما أنّه يعرف تاريخ الألفاظ وتطوّر دلالاتها، ولغات (لهجات) القبائل. قال مجاهد (ت ١٠٤هـ): لا يحلّ لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أنْ يتكلّم في كتاب الله إذا لم يكن عالِمًا بلغات العرب. فقد يكون اللّفظ مشتركًا، ويكون سبب الاشتراك تداخل اللّهجات بين قبيلتين، وهو يعلم أحد المعنيين والمرادُ الآخر(٧٣). بل حكم عليه الإمام مالك بالنّكيل كما تقدّم.

٢. الاشتقاق: لأنّ الاسم إذا كان اشتقاقه من مادّتين مختلفتين اختلف معناه باختلافهما، كالمسيح هل هو من السّياحة أو المسح(٧٤).

٣. النّحو: لأنّ المعنى يتغيّر ويختلف باختلاف الإعراب، وقد يتوقّف المعنى في أحيان كثيرة على معرفة الإعراب، والجهل به أوقع في أخطاء شنيعة، كما وُجّهت بعض الانتقادات إلى بعض القراءات القرآنيّة، بحجة أنّها تخالف قواعد النّحو، وهي في الحقيقة لا تخالف القاعدة، ولكنّها تخالف ما يعرفون؛ إذ القاعدة ينبغي أنْ تسير وفق الآية لا العكس.

٤. الصّرف: لأنّ به تعرف الأبنية والصّيَغ، وكما يقول العكبريّ: فائدته «حصول المعاني المختلفة المتشعّبة عن معنى واحد...»(٧٥). أي كثرة الصّيغ الّتي تستوعب المعنى، وقد تشترك الصّيغة الواحدة بين عدّة معان وظيفيّة، تجعل للكلمة الواحدة وجوهًا متعدّدة من الدّلالة، ولمّا كان التّصريف هو سبيل الوصول إلى تلك الصّيغ اعتبروه «ميزان العربيّة»(٧٦)، وأنّ: «من فاته علمه فاته المعظم»(٧٧)؛ لأنّ المعنى قد يتحوّل بتصريف الصّيغة إلى الضّدّ «يقال: القاسط للجائر، والمقسط للعادل، فتحوّل المعنى بالتّصريف من الجور إلى العدل...»(٧٨).

٥. علوم البلاغة والأدب: ذلك لأنّ مراعاة ما يقتضيه الإعجاز أمر لازم في التّفسير، فلا بدّ من إشارة إلى نواحي الجمال الفنيّ في الآية وتحليلها، وهذا يأتي بالتّمرين على تذوّق جماليّات الأساليب والتّراكيب. ال السّكّاكيّ (ت ٦٢٦هـ): اعلم أنّ شأن الإعجاز عجيب يدرَك ولا يمكن وصفه، كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها، وكالملاحة. ومدرك الإعجاز عندي هو الذّوق ليس إلّا، وطريق اكتساب الذّوق طول خدمة هذين العلْمين(٧٩). يعني: علمَي المعاني والبيان. وقال ابن أبي الحديد (ت ٦٥٦هـ): اعلم أنّ معرفة الفصيح والأفصح والرّشيق والأرشق والحلو

والأحلى والعالي والأعلى من الكلام أمر لا يدرَك إلّا بالذّوق، ولا يمكن إقامة الدّلالة المنطقيّة عليه، وهو بمنزلة جاريتين؛ إحداهما بيضاء مشربة بحمرة، دقيقة الشّفتين، نقيّة الثّغر، كحلاء العين، أسيلة الخدّ، دقيقة الأنف، معتدلة القامة، والأخرى دونها في هذه الصّفات والمحاسن، لكنّها أحلى في العيون والقلوب منها وأليق وأصلح، ولا يدرى لأيّ سبب كان ذلك، ولكنّه بالذّوق والمشاهدة يعرف، ولا يمكن تعليله، وهكذا الكلام. نعم يبقى الفرق بين الموضعين أنّ حسن الوجوه وملاحتها وتفضيل بعضها على بعض يدركه كلّ من له عين صحيحة. وأما الكلام فلا يعرفه إلّا أهل الذّوق، وليس كلّ من اشتغل بالنّحو واللّغة أو بالفقه كان من أهل الذّوق، وممّن يصلح لانتقاد الكلام، وإنّما أهل الذّوق هم الّذين اشتغلوا بعلم البيان، وراضوا أنفسهم بالرّسائل والخطب والكتابة والشّعر، وصارت لهم بذلك دُربة وملَكة تامّة، فإلى أولئك ينبغي أنْ ترجع في معرفة الكلام وفضل بعضه على بعض(٨٠). فمن حقّ مفسّر كتاب الله الباهر وكلامه المعجز أنْ يتعاهد علوم البلاغة: المعاني والبيان والبديع؛ لأنّه يعرف بالأوّل: خواصّ تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، وبالثّاني: خواصّها من حيث اختلافها بحسب وضوح الدّلالة وخفائها، وبالثّالث: وجوه تحسين الكلام، وهذه العلوم الثّلاثة من أعظم أركان المفسّر؛ لأنّه لا بدّ له من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز، وإنّما يدرك بهذه العلوم(٨١).

٦. بعض العلوم المتعلقة بدلالات القرآن: كالوجوه والنّظائر، والوقف والابتداء، والقراءات...

فبعلم الوجوه والنّظائر يدرك المفسّر استعمالات اللّفظة القرآنيّة حسب سياقها. كما أنّ النّظر في السّياق عمومًا تتّضح به كثير من الأمور؛ فيتّضح به سبب اختيار لفظة على أخرى، وتعبير على آخر، ويتّضح سبب التّقديم والتّأخير، والذّكر والحذف، ومعاني الألفاظ المشتركة(٨٢). ودلالة السّياق « ترشد إلى تبيين المجمل والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العامّ وتقييد المطلق وتنوّع الدّلالة، وهو من أعظم القرائن الدّالّة على مراد المتكلّم؛ فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظراته، وانظر إلى قوله تعالى: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ [الدّخان:٤٩] كيف تجد سياقه يدلّ على أنّه الذّليل الحقير(٨٣).

والوقف والابتداء علم تدرك بهما كثير من المعاني واللّطائف القرآنيّة الّتي لا يُتنبّه إليها إلّا بهما، وكم من وقف قبيح أو ابتداء قبيح يفسد المعنى ويحيله عن وجهه الصّحيح.

والقراءات: إذ بها يترجّح بعض الوجوه المحتملة على بعض(٨٤)، وتظهر وجوه من الإعجاز، لما في ذلك من نهاية البلاغة وكمال الإعجاز وغاية الاختصار وجمال الإيجاز (٨٥). وهي حجّة لغويّة سواء كانت صحيحة أو شاذّة، لأنّ الشّاذّة ما قرأ بها قارئها إلّا استنادًا لاستعمال عربيّ صحيح(٨٦).

وليس معنى اشتراط هذه العلوم في التّفسير أنْ يملأ المفسّر تفسيره بهذه العلوم وأدلّتها وعلل مسائلها، وإنّما يذكر من ذلك ما يستقيم به الفهم، ويصحّ الاستنباط، ويصدق التّأويل، قال أبوحيّان: كثيرًا ما يشحن المفسّرون تفاسيرهم من ذلك الإعراب بعلل النّحو، ودلائل أصول الفقه، ودلائل أصول الدّين، وكلّ هذا مقرّر في تآليف هذه العلوم، وإنّما يؤخذ ذلك مسلّمًا في علم التّفسير دون استدلال عليه، وكذلك أيضًا ذكروا ما لا يصحّ من أسباب نزول وأحاديث في الفضائل، وحكايات لا تناسب، وتواريخ إسرائيليّة، ولا ينبغي ذكر هذا في علم التّفسير(٨٧). وكذلك النّظريّات العلميّة والمسائل الّتي لم تبلغ درجة الحقيقة واليقين.

المبحث الرّابع
نماذج من التّفسير الّذي افتقد شرط العلم باللّغة

إنّ افتقادَ شرط العلم باللّغة أو ضعفَه فيمن يُقْدم على تفسير القرآن الكريم عاقبته غير مأمونة؛ لأنّه سيحيد عن الطّريق السّويّ ويخبط في شِعاب الضّلال لا محالة، قال ابن جنّيّ: «إنّ أكثر من ضلّ من أهل الشّريعة عن القصد فيها، وحاد عن الطّريقة المثلى إليها؛ فإنّما استهواه واستخفّ حِلْمَه ضعفُهُ في هذه اللّغة الكريمة الشّريفة الّتي خوطب الكافّة بها»(٨٨).

وقال الشّاطبيّ (ت٥٩٠هـ): «من أراد تفهّم القرآن فمن جهة لسان العرب يُفهم، ولا سبيل إلى تطلّب فهمه من غير هذه الجهة»(٨٩). وقد حاول بعض من يفسّر القرآن أنْ يخوض هذا الغمار دون أنْ يتمكّن من الحدّ المطلوب للمفسّر من الدّراية بأصول اللّغة، وفقه تصريفها واشتقاقها، فانحرفوا بالألفاظ القرآنيّة

عن دلالتها المرادة، وهذا هو التّفسير بالرّأي المذموم، وهو موْرد النّهي ومحطّ الذّم، وهو الّذي يرمى إليه كلام ابن مسعود (ت ٣٢هـ) رضي الله عنه؛ إذ يقول: «ستجدون أقوامًا يدعونكم إلى كتاب الله وقد نبذوه وراء ظهورهم، فعليكم بالعلم، وإيّاكم والتّبدّع، وإيّاكم والتّنطّع، وعليكم بالعتيق»، وقول عمر رضي الله عنه: «إنّما أخاف عليكم رجلين: رجل يتأوّل القرآن على غير تأويله، ورجل ينافس المُلْك على أخيه»، وقوله: «ما أخاف على هذه الأُمّة من مؤمن ينهاه إيمانه، ولا من فاسق بَيِّن فسقه، ولكنّي أخاف عليها رجلًا قد قرأ القرآن حتّى أذلقه بلسانه، ثم تأوّله على غير تأويله»(٩٠)، فكلّ هذا ونحوه، وارد في حقّ مَن لا يُراعي في تفسير القرآن قوانين اللّغة ولا أدلّة الشّريعة، جاعلًا هواه رائده، ومذهبه قائده، وهذا هو الّذي يُحمل عليه كلام المانعين للتّفسير بالرّأي(٩١).

وسأذكر هنا نماذج من هذه التّفسيرات -منها القديم الّذي نبّه عليه أهل العلم في كتبهم ومنها المعاصر- خالفتْ شرط العلم باللّغة فحاد أصحابها عن جادّة الصّواب، وهي في حقيقتها تأويلات فاسدة منبعثة من معتقدات وأفكار منحرفة، فمن ذلك:

١- ما نقله ابن قتيبة عن بعض المعتزلة أنّهم فسّروا قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ﴾ [الأعراف:١٧٩] فقالوا ﴿ذَرَأْنَا﴾ أي: دفعنا وألقينا. فحوّروا دلالة (ذرأ) بمعنى خلق، إلى دلالة (درأ) بمعنى دفع، ليدفعوا بذلك عن الله صفة الظّلم بزعمهم، قال ابن قتيبة: وقالوا في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ﴾: دفعنا وألقينا، واحتجّ من احتجّ منهم بقول المثقّب العبديّ (ت نحو ٣٥ق.هـ) حكاية عن ناقته:

تقولُ إذا ذَرَأْتُ لها وَضيني
أهذا دِينُه أبدًا ودِيني(٩٢)

وهذا جهل باللّغة وتصحيف، وإنّما هو (درأت) بالدّال غير المعجمة، والله يقول: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ [الأعراف:١٧٩] بالذّال، وأحسبهم سمعوا بقول العرب: «أذرته الدّابة عن ظهرها» أي ألقته، فتوهّموا أنّ (ذرأنا) من ذلك. ذرأنا في تقدير فعلنا غير مهموز، ولو أريد ذلك المعنى لكان «ولقد أذرينا لجهنّم» وسمعوا بقولهم «ذرته الرّيح» وبقول الله: ﴿فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيَاحُ﴾ [الكهف:٤٥] أي تنسفه وتلقيه، فتوهّموا منه، ولو أريد ذلك لكان: ولقد ذرونا لجهنّم، وليس يجوز أنْ يكون (ذرأنا) في هذا الموضع إلّا خلقنا، كما قال: ﴿ذَرَأَكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [المؤمنون:٧٩]، وقال: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشّورى:١١] أي يخلقكم في الرّحم، ومنه قيل: ذريّة الرّجل لولده، وإنّما هو خلق الله(٩٣).

٢- ما ذكره الزّمخشريّ في تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾ [الإسراء:٧١]: والإمام: من ائتموا به من نبيّ أو مقدّم في الدّين، أو كتاب، أو دين، ... لكنّ بعضهم جعل الإمام جمع أُمّ! قال الزّمخشريّ: ومن بدع التّفاسير: أنّ الإمام جمع أُمّ، وأنّ النّاس يُدعَون يوم القيامة بأمّهاتهم، وأنّ الحكمة في الدّعاء بالأمّهات دون الآباء رعاية حقّ عيسى عليه السّلام، وإظهار شرف الحسن والحسين، وأنْ لا يفتضح أولاد الزّنى. وليت شعري أيّهما أبدع؛ أصحّة لفظه أم بهاء حكمته!(٩٤). وهذا غلط أوجبه جهل قائله بالتّصريف، فإنّ أمًّا لا تجمع على إمام(٩٥). والّذي يتتبّع هذا في مؤلّفات هذه الفرق يجمع منها كمًّا كبيرًا.

٣- وهذه جملة من تفسيرات الحَداثيّين المعاصرين؛ فقد فسّر بعضهم التّسبيح بالحركة المستمرة كالعوم في الماء؛ فالتّسبيح عنده جاء من (سبَح)، وليس من (سبَّح) ليتوصل إلى فكرة مسبقة لديه، وهي إثبات ما يسمى بالحركة الجدليّة الدّاخليّة، أو ما يطلق عليه النّفي ونفي والنّفي(٩٦).

وكقوله في عطف المرفوع على المجرور- دون مراعاة اتحاد الحكم بين المتعاطفين- يقول: نلاحظ أنّه في سورة الرّعد [١]: ﴿الم تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ عطف الحقّ على الكتاب، فهذا يعني أنّ الحقّ شيء والكتاب شيء آخر، أو أنّ الحقّ هو جزء من الكتاب وليس كلّ الكتاب(٩٧). كأنّه بناه على التّغاير بين المتعاطفَين.

كما فسّر النّساء والبنين في قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ﴾ [آل عمران:١٤] تفسيرًا غريبًا، بنى هذا التّفسير على توهّم معرفته بأصلهما اللّغويّ، فقال: (النّساء): جاءت في اللّسان العربيّ من (نسأ)، والنّسيء هو التّأخير، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [التّوبة:٣٧]، ونسيء

ونسوء جمعها نسوة ونساء [هكذا دون تفريق بين فتح النّون وكسرها]. وجاءت النّساء أزواج الرّجال في المعنى المجازيّ، لأنّها اشتقّت من هذا الأصل؛ فالنّساء جمع امرأة وجمع نسيء. و(البنون): جاءت من الأصل (بنن) وتعني اللّزوم والإقامة، وهذه هي صفة الأبنية والبنيان، فقوله: ﴿وَالْبَنِينَ﴾ يعني: الأبنية الّتي هي الموادّ غير المنقولة (٩٨).

٤- وهذه جملة من تحريفات اللّاقرآنيّين(٩٩) لدلالات الآيات وسياقاتها الّتي وردت فيها، فقد جعلوا معنى ﴿الْجَنَّةِ﴾: النّعيم الخفيّ المستور، الّذي يجده الإنسان في قرارة نفسه، ولا يطلع عليه أحد سواه(١٠٠). ونعيم الجنة فيه ﴿عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾؛ فالعين هنا: النّفس، و﴿عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾ أي: متنقّلة في النّعيم، لا تتوقّف لحظة، بل تنتقل من حسَن إلى أحسن، ومن جميل إلى أجمل، ﴿فِيهَا سُرُرٌ﴾ أي: سرور، ﴿وَأَكْوَابٌ﴾ أي: تتكبّ عليه النّفس، ﴿وَنَمَارِقُ﴾ أي: هو طيّب حسن، تمرّ إليه النّفس، ﴿وَزَرَابِيُّ﴾ أي: جامع للّذائذ، وتجتمع لذائذه في النّفس وتثبتّ(١٠١). ولباس أهل الجنّة الحرير: ﴿وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ﴾ أي: تحرير النّفس من الجسد(١٠٢). وهذا ليثبتوا فكرتهم عن نعيم الجنّة أنّه نفسيّ لا جسديّ. ويقولون في الآية ١٢٥ من سورة البقرة: ﴿وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾ إنْ توصلتَ للإيمان ادخل بمعيّة الرّسول على الله ﴿أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ﴾ قلباكما [هكذا] ليكونا طاهرين ممّا سواي حتّى يستطيعا العروج بمن يرتبط بكما إليّ، إذ صارا أئمة ﴿لِلطَّائِفِينَ﴾ من آمن ومال بالمحبّة لأهل الحقّ، فطاف حولهم المؤمن، يطوف حول الإمام. ﴿وَالْعَاكِفِينَ﴾ على حبّكما؛ إذ عرفوا الإمام وعكفوا عليه. ﴿وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ الّذين يريدون الدّخول عليّ بمعيّتكما، إذا دخلوا على الحضرة الإلهيّة شاهدوا الأسماء الحسنى: العليم، الرّحيم ... فخضعوا؛ فالإماميّة لا تكون إلّا بتولية من الله(١٠٣).

والانحرافات كثيرة لو ذهبنا لتعدادها، وتكفي هذه الإشارات لما وراءها.

الخاتمة

من خلال المباحث المتقدّمة نقف على جملة من النّتائج، منها:

- أنّ القرآن هو أوثق سبب يصل الإسلام بالعروبة، فلا تكون أمة عربيّة ولا أمة مسلمة إلّا بهذا القرآن ...
- نشأت حول هذا القرآن الدّراساتُ العربيّة بفروعها المختلفة، فكان القرآن محورَها وقطبَها الّذي دارت حوله، ومن هنا اكتسبت اللّغة العربيّة عالميّتها.
- دأب العلماء منذ القديم على أنْ يصلوا بين علوم العربيّة وعلوم الدّين الإسلاميّ بأوثق الصِّلات، وكانت جهودهم مبثوثة في كتبهم.
- اشترط العلماء معرفة اللّغة العربيّة لكلّ من يريد أنْ يخوض في فهم النّصوص، وعلى رأسها القرآن الكريم، والسّنّة المطهّرة، فإذا اختلّ هذا الشّرط اختلّ التّفسير وانحرف الفهم.
- اللّغةُ العربيّة، لغة القرآن، فبها تعرف مقاصد العرب من كلامهم وأدب لغتهم، سواء أحَصلت تلك المعرفة بالسّجيّة والسّليقة، أم حصلت بالتّلقّي والتّعلّم.
- التّفسيرُ بالاجتهاد والرّأي منه ما هو جارٍ على موافقة كلام العرب، ومناحيهم في القول، مع موافقة الكتاب والسُّنَّة، ومراعاة سائر شروط التّفسير، وهذا القسم جائز لا شكّ فيه، ومنه غير جارٍ على قوانين العربيّة، ولا موافق للأدلة الشّرعيّة، ولا مستوف لشرائط التّفسير، وهذا هو المنهيّ عنه.
- قراءة القرآن وتدبّره مطالب به كلّ مسلم، أما تفسيره فمُناط بأهل العلم الّذين تحقّقوا بشروطه.
- إنّ تفسير القرآن أمره خطير ومسؤوليّته جسيمة، لأنّه إخبار عن مراد الله تعالى، لذلك اشترط العلماء شروطًا لمن أراد أنْ يخوض هذا الغمار، وهذه الشّروط يمكن تقسيمها إلى: شروط علميّة، وشروط عقليّة، وشروط أخلاقيّة؛ والشّروط العلميّة يدور غالبها على موافقة الأدلّة الشّرعيّة من الكتاب والسّنّة، وموافقة قواعد اللّغة العربيّة.
- إذا كان التّخصّص مطلوبًا في كلّ حقول المعرفة، وسائر العلوم فأجدر به أنْ يكون متحقّقًا في تفسير القرآن الكريم وعلوم الدّين.

التّفسيرات الّتي حاد أصحابها فيها عن جادّة الصّواب، هي -في الغالب- تأويلات فاسدة منبعثة من معتقدات مبتدعة وأفكار منحرفة.

ومن التّوصيات الجديرة بالذّكر في هذا المجال:

- أنْ تقوم بعض الجامعات والكلّيّات المتخصّصة ومراكز البحث بأداء واجبها تجاه كتاب الله تعالى، بالتّصدّي لكشف الانحرافات والعبث بتفسير القرآن الكريم، وبيان زيفه، وخاصّة للمثقّفين غير المتخصّصين أو لطلّاب العلم المبتدئين، الّذين قد يخدعهم بهرج الكلام وزيوف العلم.
- أنْ تقوم جماعة من أهل العلم الثّقات بكتابة تفسير جماعيّ للفئة غير المتخصّصة بأسلوب سهل ميسّر، يساعدهم على التّحصّن من مزالق الانحراف والتّأويل الفاسد.

فهرس المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم (رواية حفص عن عاصم) برنامج مجمع الملك فهد.

٢- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق مركز الدراسات القرآنية. مجمع الملك لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٦هـ.

٣- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الآمدي. تعليق الشيخ عبد الرزاق عفيفي. المكتب الاسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ.

٤- إحياء علوم الدين، محمد بن محمد الغزالي أبو حامد. (معه المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار للحافظ العراقي). دار المعرفة، بيروت.

٥- الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري. تحقيق محمد زاهد الكوثري. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٦- أصول في التفسير، الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين. دار ابن القيم، ط١، ١٤٠٩هـ.

٧- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم . أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبو العباس. تحقيق د. ناصر بن عبد الكريم العقل. مكتبة الرشد، الرياض.

٨- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي. تحقيق د. مازن المبارك. دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٩- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجلّ، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشّار الأنباري. تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان. مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

١٠- البحوث المجيدة، محمد أمين شيخو. جمعه وحققه عبد القادر يحيى (الديراني). دار نور البشير، دمشق.

١١- بدائع الفوائد، محمّد بن أبي بكر بن أيوب (ابن قيّم الجوزيّة). دار الكتاب العربيّ، بيروت.

١٢- البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩١ هـ .

١٣- بيضة الديك (نقد لغوي لكتاب الكتاب والقرآن) ، يوسف صيداوي. المطبعة التعاونية، دمشق.

١٤- تاريخ ابن خلدون (مقدمة ابن خلدون) ، عبد الرحمن بن خلدون المغربي. ضبطه خليل شحادة. دار الفكر، بيروت، ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

١٥- تأويل الأمين، محمد أمين شيخو. موقع محمد أمين شيخو على الشّبكة.

١٦- تأويل جزء عمّ، محمد أمين شيخو. جمعه وحققه عبد القادر يحيى (الديراني). ط دار الطبي للطباعة، ١٩٩١م.

١٧- تأويل القرآن العظيم، محمد أمين شيخو. جمعه وحققه عبد القادر يحيى (الديراني). دار نور البشير، دمشق [نسخة إلكترونية على الموقع].

١٨- التحرير والتنوير، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور. دار سحنون، تونس، ١٩٩٧م.

١٩- التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني. تحقيق إبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥م.

٢٠- تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي. تحقيق عادل أحمد، وعلي معوض. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

٢١- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) ، فخر الدين محمد بن عمر الرازي. دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٢٢- التفسير والمفسرون، د. محمد حسين الذهبي. دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط٢، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.

٢٣- التيسير في قواعد علم التفسير، محمد بن سليمان الكافيجي . تحقيق ناصر محمد المطرودي. دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٠هـ.

٢٤- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري. دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.
٢٥- الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي. تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٦- الجامع الصحيح المختصر، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي. تحقيق د. مصطفى ديب البغا. دار ابن كثير ، اليمامة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
٢٧- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
٢٨- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. تحقيق د. محمود طحان. مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٣هـ.
٢٩- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق محمد علي النجار. المكتبة العلمية (القسم الأدبي بدار الكتب المصرية)، القاهرة، ١٩٥٢م.
٣٠- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس. شرح وتعليق د. محمد حسين. مكتبة الآداب بالجماميز، الإسكندرية، ١٩٥٠م.
٣١- ديوان شعر المثقب العبدي. تحقيق وتعليق حسن كامل الصيرفي. معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ط١، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
٣٢- ديوان المفضليات أبو العباس المفضل بن محمد الضبي (مع شرح لأبي محمد القاسم بن محمد بن بشار الأنباري). بعناية كارلوس يعقوب لايل. مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩٢٠م.
٣٣- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر، بيروت.
٣٤- سنن النسائي الكبرى، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي. تحقيق د.عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م.
٣٥- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق مجموعة من العلماء. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
٣٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد العكري الدمشقي. تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط. دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٣٧- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
٣٨- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش. القاهرة، ط المنيرية.
٣٩- شعب الإيمان، أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.
٤٠- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس. تحقيق د. عمرفاروق الطباع. مكتبة المعارف، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
٤١- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي. تحقيق شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
٤٢- صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي ،بيروت.
٤٣- على طريق التفسير البياني، د. فاضل السامرائي. جامعة الشارقة- كلية الآداب والعلوم، قسم اللغة العربية، الشارقة، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
٤٤- غريب الحديث، عبدالله بن مسلم الدينوري (ابن قتيبة). تحقيق عبد الله الجبوري. وزارة الأوقاف، بغداد، ط١، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م .
٤٥- فضائل القرآن، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي. تحقيق مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين. دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ١٤٢٠هـ
٤٦- فقه اللغة في الكتب العربية، د. عبده الراجحي. دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢م.
٤٧- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي الشيرازي، تصحيح نصرالهوريني. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٤٠٠/١٩٨٠. (مصورة عن ط بولاق ١٣٠١هـ)
٤٨- القرآن والتفسير العصري للقرآن، د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ). دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠م. (سلسلة اقرأ عدد).
٤٩- القرآنيون وشبهاتهم حول السنة، د. خادم حسين إلهي بخش. مكتبة الصديق، الطائف، ط١، ١٤٠٩هـ.

٥٠- قطف الأزهار في كشف الأسرار، جلال الدين السيوطي. تحقيق د. أحمد بن محمد حمادي. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- الدوحة، قطر، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٥١- الكامل، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق د. محمد أحمد الدالي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
٥٢- كتاب العين، الخليل بن احمد الفراهيدي. تحقيق د. مهدى المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي. دار الهجرة، قم، ط٢، ١٤٠٩هـ.
٥٣- الكتاب والقرآن (قراءة معاصرة)، د. محمد شحرور. الأهالي، دمشق.
٥٤- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري. صححه محمد عبد السلام شاهين. الهند، مركز أهل السنة بركات رضا، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
٥٥- الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي أبو محمد. تحقيق د. محمد حسن عواد. دار عمار، عمّان، ١٤٠٥هـ.
٥٦- اللباب في علل البناء والإعراب، محب الدين عبد الله بن أبي عبد الله الحسين بن أبي البقاء العكبري. تحقيق غازي مختار طليمات. دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.
٥٧- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري. دار صادر، بيروت، ط١.
٥٨- لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير، د. محمد بن لطفي الصباغ. المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
٥٩- المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدين محمد بن عمر الرازي. تحقيق د. طه جابر العلواني. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م
٦٠- المجتمع الإسلامي المعاصر، محمد المبارك. دار الفكر، بيروت، ١٩٧٥م.
٦١- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي. تحقيق محمود خاطر. مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
٦٢- مدخل إلى علم اللغة، د. محمود فهمي حجازي. دار قباء، القاهرة، ١٩٩٨م.
٦٣- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، أبو شامة المقدسي: شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم. تحقيق طيار آلتي قولاج. دار صادر، بيروت، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
٦٤- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني. مؤسسة قرطبة ،القاهرة.
٦٥- المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة. تحقيق كمال يوسف الحوت. مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.
٦٦- معجم مقاييس اللّغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا. تحقيق عبد السلام هارون. دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٦٧- مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي. تحقيق د. عبد الجميد هنداوي. دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
٦٨- المفردات في غريب القرآن، الحسين بن محمد (الراغب الأصفهاني). تحقيق محمد سيد كيلاني. دار المعرفة، بيروت.
٦٩- مقدمة جامع التفاسير، الراغب الأصفهاني. تحقيق د. أحمد حسن فرحات. دار الدعوة، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ.
٧٠- مقدمة في أصول التفسير، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني. مؤسسة الريان، بيروت، ط٢، ١٣٢٢هـ/٢٠٠٢م.
٧١- مقدمة لدراسة علم اللغة، د. حلمي خليل. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٠ م .
٧٢- المنصف شرح لكتاب التصريف للمازني أبو الفتح عثمان بن جني. تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين. مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٣ هـ/١٩٥٤م.
٧٣- الموافقات في أصول الفقه، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشاطبي. تحقيق عبد الله دراز. دار المعرفة، بيروت. [صورة عن ط المكتبة التجارية مصر]
٧٤- النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف ابن الجزري. تصحيح علي محمد الضباع. دار الكتاب العربي، بيروت، (صورة عن الطبعة المصرية) .
٧٥- التفصيل في الفرق بين التفسير والتأويل، حامد العمادي. تحقيق د. حازم سعيد يونس البياتي. مجلة الأحمدية، دار البحوث – دبي - العدد١٥، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

الهوامش

(١) انظر: الكوكب الدّرّيّ، للإسنويّ ١٨٥.

(٢) سير أعلام النّبلاء، للذّهبيّ ٧٥/١٠.

(٣) شذرات الذّهب، لابن العماد الحنبليّ ٤٠٧/٢.

(٤) الإيضاح في علل النّحو، للزّجّاجيّ ٩٥.

(٥) لسان العرب ، ابن منظور ٢٥١/١٥–٢٥٢ (ل غ ا).

(٦) الخصائص، ابن جنّيّ ٣٣/١.

(٧) مقدمة لدراسة علم اللّغة، د. حلمي خليل ٢٢. وانظر: مدخل إلى علم اللّغة، د. محمود حجازيّ ١٠. وفقه اللّغة في الكتب العربيّة، د. عبده الرّاجحيّ ٦٠.

(٨) لسان العرب، ابن منظور ٥٥/٥ (ف س ر).

(٩) القاموس المحيط، الفيروزآباديّ ١٠٨/٢ (ف س ر).

(١٠) كتاب العين للخليل ٢٤٧/٧. (باب السّين والرّاء والفاء معهما).

(١١) انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطّبريّ ٣٨٧/٩. والتّعريفات للجرجانيّ ٥٥.

(١٢) انظر: التّيسير في قواعد علم التّفسير للكافيجيّ ١٢، ١٢٤، ١٣٢. والبرهان في علوم القرآن للزّركشيّ ١٤٧/٢. والإتقان في علوم القرآن للسّيوطيّ ٢٢٦١/٦.

(١٣) مقدمة جامع التّفاسير ٤٧. والمفردات في غريب القرآن، الرّاغب الأصفهانيّ ٢٣٣ (س ف ر)، ٣٨٠ (ف س ر).

(١٤) معجم مقاييس اللّغة ، ابن فارس ٥٠٤/٤ (كتاب الفاء، باب الفاء والسّين وما يثلثهما).

(١٥) انظر مثلًا تعريف الزّركشيّ في البرهان ١٣/١، ١٤٨/٢. والسّيوطيّ في الإتقان ٢٢٦١/٦، وغيرهما.

(١٦) هذا تعريف الشّيخ محمّد بن صالح بن عثيمين (ت ١٤٢١هـ) في كتابه: أصول في التّفسير ٢٥.

(١٧) التّيسير في قواعد التّفسير للكافيجيّ ١٢٤–١٢٥.

(١٨) لسان العرب ٥٥/٥. (ف س ر). وانظر باب معاني ألفاظ العبارات الّتي يعبّر بها عن الأشياء (المعنى، والتّفسير، والتّأويل) في: الصّاحبي لابن فارس ١٩٨.

(١٩) لسان العرب عن التّهذيب ٣٣/١١ (أ و ل).

(٢٠) معجم مقاييس اللّغة لابن فارس ١٥٨/١-١٦٢. قال أَبو عبيدة: تَأَوَّلُ حُبِّها أَي تفسيره ومرجعه أَي: أنّ حبّها كان صغيرًا في قلبه، فلم يَزَلْ يثبت حتّى أَصْحَب فصار قَديمًا، كهذا السَّقْب الصّغير، لم يزل يَشِبُّ حتّى صار كبيرًا مثل أُمه، وصار له ابن يصحبه. لسان العرب (أ و ل) ٣٤/١١. والبيت في ديوان الأعشى الكبير ١١٣.

(٢١) انظر: لسان العرب (أ و ل) ٣٣/١١-٣٤.

(٢٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطّبريّ ١٧٩/٣.

(٢٣) لسان العرب (أ و ل) ٣٣/١١. وحديث عائشة أخرجه البخاريّ (رقم: ٧٨٤). ومسلم (رقم: ٤٨٤).

(٢٤) لسان العرب (ف س ر) ٥٥/٥. وقد تقدم .

(٢٥) لسان العرب عن التّهذيب ٣٣/١١. وفي القاموس المحيط ١٠٨/٢: قال ثعلب: «التّفْسيرُ والتّأويلُ واحدٌ».

(٢٦) البرهان في علوم القرآن للزّركشيّ ١٤٩/٢ .

(٢٧) الإتقان في علوم القرآن للسّيوطيّ ٢٢٦٢/٦.

(٢٨) الإتقان في علوم القرآن للسّيوطيّ ٢٢٦٤/٦.

(٢٩) البرهان في علوم القرآن للزّركشيّ ١٥٠/٢. والإتقان في علوم القرآن للسّيوطيّ ٢٢٦٤/٦.

(٣٠) البرهان في علوم القرآن للزّركشيّ ١٥٠/٢. والإتقان في علوم القرآن للسّيوطيّ ٢٢٦٣/٦.

(٣١) هذا قول القطب الشّيرازيّ (ت٧١٠هـ) في حاشيته على الكشاف. انظر: التّفصيل في الفرق بين التّفسير والتّأويل، العماديّ ٤٩.

(٣٢) قطف الأزهار في كشف الأسرار، السّيوطيّ ٨٩.

(٣٣) أخرجه البيهقيّ في شعب الإيمان ٢٥٧/٢ (رقم ١٦٧٦). والخطيب فى الجامع ٢٥/٢ (رقم ١٠٦٧). وابن الأنباريّ في إيضاح الوقف والابتداء ١٥/١.

(٣٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنّف، ١١٦/٦. (رقم ٢٩٩١٥)

(٣٥) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنّف، ١١٦/٦. (رقم ٢٩٩١٤)

(٣٦) اقتضاء الصّراط المستقيم، ابن تيميّة ٤٧٠/١.

(٣٧) إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجلّ، ابن الأنباريّ ١٠٠/١-١٠١. وانظر: الإتقان في علوم القرآن، السّيوطيّ ٨٤٧/٣-٨٤٨.

(٣٨) اقتضاء الصّراط المستقيم، ابن تيميّة ٤٠٢/١.

(٣٩) المحصول في علم أصول الفقه، فخر الدّين الرّازيّ ٢٧٥/١.

(٤٠) شرح المفصّل لابن يعيش ٨/١.

(٤١) الإحكام في أصول الأحكام، الآمديّ ٨/١.

(٤٢) البحر المحيط، أبو حيّان ١٠١/١.

(٤٣) تاريخ ابن خلدون (المقدمة)، ابن خلدون ٧٥٤/١. وقوله: (فارقوا الحجاز لطلب الملك) لا يُوافق عليه؛ لأنّهم ما فارقوا الحجاز إلّا لتبليغ دين الله والدّعوة إليه.

(٤٤) المجتمع الإسلاميّ المعاصر، محمّد المبارك ٣٠. [بتصرف].

(٤٥) اقتضاء الصّراط المستقيم، ابن تيميّة ٤٦٢/١.

(٤٦) اقتضاء الصّراط المستقيم، ابن تيميّة ٤٦٩/١.

(٤٧) انظر عن التّفسير المنسوب لابن عبّاس (تنوير المقباس في تفسير ابن عبّاس) للفيروزآباديّ: التّفسير والمفسّرون، د. الذّهبيّ ٨١/١. أما مسائل نافع بن الأزرق، فقد اعتنى بها بعض أهل العلم، مثل: الدّكتورة عائشة عبد الرّحمن (بنت الشّاطئ) في كتابها: (الإعجاز البيانيّ للقرآن ومسائل ابن الأزرق دراسة قرآنيّة لغويّة وبيانيّة). وكذلك أبو تراب الظّاهريّ، في كتابه: (شواهد القرآن). وأورد السّيوطيّ منها (١٩٠) سؤالًا، وحذف منها بضعة عشر سؤالًا. انظر: الإتقان في علوم القرآن، السّيوطيّ ٩٠٢/٣. وهذه المسائل ينبغي التّثبت من صحّة طرق روايتها قبل بناء الأحكام عليها.

(٤٨) أخرجه ابن الأنباريّ في إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجلّ ٦٢/١. وانظر: الإتقان في علوم القرآن، السّيوطيّ ٨٤٧/٣.

(٤٩) فضائل القرآن، القاسم بن سلّام ٣٤٣. وانظر: الإتقان في علوم القرآن، السّيوطيّ ٨٤٨/٣.

(٥٠) أخرجه ابن جرير الطّبريّ في تفسيره: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٥٦/١. وأخرجه ابن الأنباريّ في: إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجلّ ١٠١/١.

(٥١) الإتقان في علوم القرآن، للسّيوطيّ ٧٢٨/٣.

(٥٢) انظر: لمحات في علوم القرآن واتجاهات التّفسير تأليف الدّكتور محمّد بن لطفي الصّباغ ٢١٩ وما بعدها.

(٥٣) البرهان في علوم القرآن، للزّركشيّ ٢٩٥/١.

(٥٤) أخرجه البيهقيّ في شعب الإيمان (٢٢٨٧). (النّكال): النِّكْلُ بوزن الطِّفل: القيد. ونَكَّلَ به تَنْكِيلًا أي جعله نَكَالًا وعبرة لغيره. مختار الصّحاح للرّازيّ ٦٨٨.

(٥٥) شرح المفصل لابن يعيش ٨/١.

(٥٦) انظر: مقدمة في أصول التّفسير، ابن تيميّة ٥٧ وما بعدها.

(٥٧) إحياء علوم الدّين، للغزاليّ ٢٨٩/١.

(٥٨) أخرجه البخاريّ (رقم ١٤٣) دون قوله: ((وعلمه التّأويل)). ومسلم (رقم ٢٤٧٧)، ولفظه عنده: ((اللّهمّ فقّهه)). وزيّادة: ((وعلّمه التّأويل)) في صحيح ابن حبّان ٥٣١/١٥ (رقم ٧٠٥٥). ومسند أحمد ٢٦٦/١ (رقم ٢٣٩٧).

(٥٩) انظر: إحياء علوم الدّين، الغزاليّ ٢٩٠/١. وانظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبيّ ٢٦٢/٥. والتّحرير والتّنوير للطاهر بن عاشور ١٦/١-١٧.

(٦٠) أخرجه البخاريّ (رقم ٢٨٨٢). والتّرمذيّ (رقم ١٤١٢). والنّسائيّ في السّنن الكبرى (رقم ٦٩٤٦). و(العَقْل): الدِّيَة. والأصل في ذلك: أنَّ الإبل كانت تُجْمَع وتُعْقَل بفناء وليّ المقتول، ثم سُمِّيت الدِّيَة عَقْلًا وإنْ كانت دراهم ودنانير، وقيل لمن أدّاها عاقِلة. غريب الحديث لابن قتيبة ٢٢٣/١.

(٦١) التّفسير الكبير، فخر الدّين الرّازيّ ١٨٤/٩. و(الخلف): الرّديء من القول. مختار الصّحاح للرّازيّ ١٩٦ (خ ل ف). وفي لسان العرب لابن منظور ٨٢/٩ (خ ل ف): والخَلْفُ والخالِف والخالِفةُ: الفاسِدُ من النّاس، الهاء للمبالغة.

(٦٢) التّحرير والتّنوير، الطّاهر بن عاشور ٢٩/١.

(٦٣) أخرجه التّرمذيّ (رقم ٢٩٥٠) وقال: حديث حسن صحيح.

(٦٤) أخرجه التّرمذيّ (رقم ٢٩٥١) وقال: حديث حسن.

(٦٥) الإتقان للسّيوطيّ ٢٢٩٢/٦.

(٦٦) أخرجه أبو داود (رقم ٣٦٥٢). قال ابن الأنباريّ: الرّأي معنيّ به الهوى؛ فمن قال في القرآن قولًا يوافق هواه، فلم يأخذه عن أئمّة السّلف وأصاب فقد أخطأ؛ لحكمه على القرآن بما لا يعرف أصله، ولا يقف على مذاهب أهل الأثر والنّقل فيه. الإتقان للسّيوطيّ ٢٢٩٢/٦.

(٦٧) الإتقان، السّيوطيّ ٢٣٠٢/٦. ونسب هذا القول إلى ابن النّقيب (ت ٦٩٨هـ). وانظر: التّحرير والتّنوير ٣٠/١. وانظر: إحياء علوم الدّين ٢٩٠/١-٢٩١.

(٦٨) الإتقان، السّيوطيّ ٢٣٠٢/٦. نقله عن ابن النّقيب.

(٦٩) انظر: التّفسير والمفسّرون، د. الذّهبيّ ٢٦٤/١.

(٧٠) انظر: القرآن والتّفسير العصريّ، د. عائشة عبد الرّحمن ٤٦ وما بعدها.

(٧١) انظر: النّشر في القراءات العشر لابن الجزريّ ١٠/١-١١. وانظر: المرشد الوجيز لأبي شامة ١٧٠ حيث نقل عن ابن المنكدر وعروة بن الزّبير وعمر بن عبد العزيز وعامر الشّعبيّ من التّابعين أنّهم قالوا : القراءة سنّة يأخذها الآخر عن الأوّل ، فاقرؤوا كما عُلِّمتموه. وقال زيد: القراءة سنّة.

(٧٢) انظر: الإتقان للسّيوطيّ ٢٢٩٣/٦.

(٧٣) الإتقان للسّيوطيّ ٢٢٩٣/٦.

(٧٤) انظر: الإتقان للسّيوطيّ ٢٢٩٤/٦.

(٧٥) اللّباب في علل البناء والإعراب، العكبريّ ٢١٩/٢.

(٧٦) المنصف شرح لكتاب التّصريف للمازنيّ، ابن جنّيّ ٢/١.

(٧٧) الصّاحبي، ابن فارس ١٩٧.

(٧٨) انظر: الصّاحبي، ابن فارس ١٩٧-١٩٨.

(٧٩) مفتاح العلوم، السّكّاكيّ ٥٢٦.

(٨٠) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد ٢١٦/٧. أورد هذا الكلام في الموازنة بين كلام الإمام عليّ وخطب ابن نباتة.

(٨١) الإتقان، السّيوطيّ ٢٢٩٤/٦.

(٨٢) انظر: على طريق التّفسير البيانيّ، د. فاضل السّامرّائيّ ١٢/١.

(٨٣) بدائع الفوائد، ابن قيّم الجوزيّة ٩/٤.

(٨٤) الإتقان، السّيوطيّ ٢٢٩٦/٦.

(٨٥) انظر: النّشر في القراءات العشر لابن الجزريّ ٥٢/١.

(٨٦) انظر: التّحرير والتّنوير، ابن عاشور ٢٥/١. وبذلك يظهر أنّ القراءة لا تعدّ تفسيرًا من حيث هي طريق في أداء ألفاظ القرآن، بل من حيث إنّها شاهد لغويّ.

(٨٧) البحر المحيط، أبو حيّان ١٠٤/١.

(٨٨) الخصائص، ابن جنّيّ ٢٤٥/٣.

(٨٩) الموافقات في أصول الشّريعة، الشّاطبيّ ٦٤/٢.

(٩٠) الموافقات، الشّاطبيّ ٤٢٢/٣ و ١٨/٤.

(٩١) التّفسير والمفسّرون للذّهبيّ ٢٦٤/١.

(٩٢) البيت في المفضليّات ٢٩٢. من قصيدة يمدح بها عمرو بن المنذر وهو عمرو بن هند. وانظر: ديوان المثقّب ١٩٥– ١٩٨. والكامل للمبرّد ٤٢٦/١. و(الوضين): حزام الرَّحْل. و(الدِّين) هنا: الدّأب والعادة والحال. والمعنى أنّ ناقته تشكو من حِلّه وترحاله وكثرة أسفاره.

(٩٣) الاختلاف في اللّفظ والرّدّ على الجهميّة والمشبّهة، ابن قتيبة الدّينوريّ ١٧–١٨.

(٩٤) الكشاف، الزّمخشريّ ٦٥٥/٢–٦٥٦.

(٩٥) انظر: الإتقان، السّيوطيّ ٢٢٩٤/٦.

(٩٦) انظر: الكتاب والقرآن، محمّد شحرور ٢٢٣.

(٩٧) انظر: الكتاب والقرآن، محمّد شحرور ٥٧.

(٩٨) انظر: الكتاب والقرآن، محمّد شحرور ٦٤٢–٦٤٤. وانظر كتاب بيضة الدّيك للأستاذ يوسف صيداويّ الّذي وضعه نقدًا لغويًّا لكتاب د. شحرور (الكتاب والقرآن).

(٩٩) هم قوم ينسبون أنفسهم إلى القرآن الكريم، ويتسمَّون بـ (القرآنيّين) يعتقدون أنّ القرآن الكريم هو المصدر الوحيد للتّشريع، ويستغنون عن المصدر الثّاني وهو السّنّة، ويشكّكون بحجّيّتها وبأحكامها وبثبوتها، من خلال الطّعن في الرّواة ومتون الأحاديث، وقد يحتجّون بأنّ الأحاديث النّبويّة لم يتكفّل الله بحفظها، فدخلها الدّسّ والوضع، والأحاديثُ ظنّيّة فلا تقابَل بالقطعيّ، كما أنّ الله جعل الكفاية بالقرآن فلا حاجة معه إلى السّنّة!. والأَوْلى أنْ نسمّيهم (لا قرآنيّين)؛ لأنّهم خالفوا القرآن الّذي يدّعون الانتساب إليه؛ إذ يأمرهم بطاعة النّبيّ (واتباعه والأخذ عنه. للمزيد عن هذه الفرقة انظر: القرآنيّون وشبهاتهم حول السّنّة، د. خادم حسين إلهي بخش.

(١٠٠) تأويل الأمين، محمّد أمين شيخو ١٧٩ – ١٨٠ . وانظر: تأويل جزء عمّ، محمّد أمين شيخو ٢٢٠.

(١٠١) تأويل جزء عمّ، محمّد أمين شيخو ٢٢٠ – ٢٢١ . والآيات ١٢–١٦ من سورة الغاشية.

(١٠٢) تأويل الأمين، محمّد أمين شيخو ٢٧٤. والآية من سورة الحج آية ٢٣.

(١٠٣) تأويل القرآن العظيم، محمّد أمين شيخو ٣٧/١. [نسخة إلكترونيّة من موقعه]. ويقارن تناقضهم هنا إذ قالوا: (فالإماميّة لا تكون إلّا بتولية من الله)، مع مذهبهم القائل بأنّ النّبوة تُنال بالعمل وليست اصطفاء من الله، انظر: البحوث المجيدة، محمّد أمين شيخو ٤٤ وما بعدها.